تحرك عاجل

مدافع عن حقوق الإنسان يضرب عن الطعام في سجنه

لا يزال خالد العُمير، وهو من المدافعين عن حقوق الإنسان، مضرباً عن الطعام منذ 6 أكتوبر/تشرين الأول 2016، احتجاجاً على استمرار حبسه. وكان من المقرر أن يُفرج عنه في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2016، بعد أن أتم مدة الحكم الصادر ضده بالسجن ثماني سنوات. وهو يُعتبر سجين رأي.

في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2016، بدأ خالد العُمير، وهو مدافع عن حقوق الإنسان وحارس أمن متقاعد، إضراباً عن الطعام، احتجاجاً على استمرار حبسه بالرغم من انقضاء مدة الحكم الصادر ضده. وكان من المفترض أن يُفرج عنه في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2016، بعد أن أتم مدة الحكم الصادر ضده بالسجن ثماني سنوات، ولكنه لا يزال رهن الاحتجاز في سجن الحائر السياسي في العاصمة السعودية الرياض لأسباب غير معروفة. ومن المعلوم لمنظمة العفو الدولية أنه يعاني من عدة مشاكل صحية مزمنة يتلقى علاجاً لها، ومن بينها مشاكل في القلب والكلية.

وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض قد حكمت على خالد العُمير، في 15 مايو/أيار 2011، بالسجن ثماني سنوات ويعقبها المنع من السفر لمدة مماثلة، وذلك بعد أن أدانته المحكمة بعدة تهم، من بينها الدعوة إلى التظاهر والتحريض عليه من خلال الإنترنت. وقد حُرم خالد العُمير من الاتصال بمحامٍ طوال محاكمته، وخلال مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة. وقد أفاد بأنه تعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك وضعه رهن الحبس الانفرادي لفترات طويلة، وعصب عينيه لساعات قبيل جلسات الاستجواب في فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة.

وقد قُبض على خالد العُمير، في 1 يناير/كانون الثاني 2009، في شارع النهضة بالرياض، حيث كان من المقرر أن تنطلق مظاهرة احتجاجاً على العملية العسكرية التي كانت إسرائيل تشنها آنذاك في قطاع غزة. وقُبض على خالد العُمير قبل أن تبدأ المظاهرة. وقد احتُجز أولاً في سجن الحائر العام حتى ديسمبر/كانون الأول 2009، حين نُقل إلى سجن الحائر السياسي، وهناك وُضع رهن الحبس الانفرادي طوال الشهور السبعة الأولى، بعد أن اشتبهت سلطات السجن في أنه قام بتسريب لقطات بالفيديو لسجين زُعم أنه تعرض للتعذيب.

AMNESTY INTERNATIONAL

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- حث السلطات السعودية على الإفراج عن خالد العُمير فوراً ودون قيد أو شرط، باعتباره من سجناء الرأي، حيث احتُجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع؛
- حث السلطات على أن تضمن عرضه على اختصاصي صحي مؤهل يمكنه توفير الرعاية الصحية له وفقاً لآداب مهنة الطب، بما في ذلك مراعاة مبادئ السرية، والاستقلالية، والموافقة المبنية على علم بالعواقب؛
- مطالبة السلطات بألا تتخذ أية إجراءات عقابية ضده بسبب إضرابه عن الطعام؛
- مطالبة السلطات بفتح تحقيق مستقل بخصوص ادعائه بتعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 6 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى كل من:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

القصر الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: (من خلال وزارة الداخلية)

3125 403 11 966+ (يُرجى مواصلة المحاولة)

تويتر: @KingSalman

وزير الداخلية

سمو الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

وزارة الداخلية

صندوق بريد رقم: 2933

طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: 3125 403 11 966+

تويتر: @M_Naif_AlSaud

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

وزير العدل

معالي الدكتور وليد بن محمد بن صالح الصمعاني

وزارة العدل

شارع الجامعة،

صندوق بريد: 7775 الرياض 11137

المملكة العربية السعودية

أرقام الفاكس: 1741 401 11 966+

0311 402 11 966+

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

مدافع عن حقوق الإنسان يضرب عن الطعام في سجنه

معلومات إضافية

قُبض على خالد العُمير، مع زميله أحد المدافع عن حقوق الإنسان وسجين الرأي محمد العُتيبي يوم 1 يناير/كانون الثاني 2009، بعد أن ساعدا في تنظيم مظاهرة احتجاجاً على الحملة العسكرية التي كانت إسرائيل تشنها آنذاك ضد قطاع غزة، والتي أُطلق عليها اسم "عملية الرصاص المصبوب". وقد قُبض على الرجلين قبل بدء المظاهرة في شارع النهضة في الرياض، حيث كان مقرراً أن تنطلق المظاهرة من هناك.

ويُذكر أن السلطات السعودية لا تتساهل مع أية مظاهرات تندلع، وكثيراً ما تقبض على من يحاولون تنظيم مظاهرات أو يشاركون فيها، وتحتجزهم بمعزل عن العالم الخارجي بدون تهمة، وبدون السماح لهم باللجوء للمحاكم للطعن في قانونية احتجازهم. وفي أعقاب مظاهرة مناهضة للهجوم العسكري الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة في 27 ديسمبر/كانون الأول 2008، نُقل عن متحدث رسمي باسم وزارة الداخلية إعلانه صراحةً، في 30 ديسمبر/كانون الأول 2008، أن المظاهرات ممنوعة في السعودية. ورداً على مظاهرات مؤيدة للإصلاح، كان مزمعاً تنظيمها في مطلع عام 2011، أكدت وزارة الداخلية السعودية مجدداً حظر المظاهرات العامة بشكل كامل، وذلك في تصريح صدر يوم 5 مارس/آذار 2011. وتُوجه إلى من يخالفون هذا الحظر تهمة "المشاركة في مظاهرات أو الدعوة إليها" و"الخروج على ولي الأمر"، ويواجهون عقوبة السجن تبعاً لذلك. وفي بعض الحالات، لجأت السلطات إلى معاقبة متظاهرين سلميين بأحكام أشد، عن طريق توجيه تهم إضافية لهم، من قبيل "التحريض على العنف" و"تحريض الأشخاص ضد السلطات"، أو حتى "استخدام العنف"، بالرغم من عدم توفر أدلة تؤيد هذه التهم.

وكانت مجموعة غير معروفة من النشطاء السعوديين قد أنشأت صفحة على موقع "فيسبوك" سُميت "الشعب يريد إسقاط النظام". ودعت المجموعة إلى انتخاب مجلس الشورى، واستقلال القضاء بشكل كامل، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، ممارسة حرية التعبير والاجتماع، وإلغاء جميع أنواع الرسوم والضرائب. وفي الرياض، نُظمت مسيرة بعد صلاة الجمعة، يوم 4 مارس/آذار 2011، وكان الهدف منها أن تعطي زخماً لمظاهرة كبرى كان مزمعاً

القيام بها، في 11 مارس/آذار 2011، وأُطلق عليها اسم "يوم الغضب". وكان المتظاهر الوحيد الذي تمكن من الوصول إلى موقع مظاهرة "يوم الغضب" المزمعة يوم 11 مارس/آذار 2011 هو أحد المعلمين ويُدعى خالد الجهني، وقد قُبض عليه بعد دقائق من إجرائه مقابلة مع محطة "بي بي سي" (هيئة الإذاعة البريطانية) الناطقة بالعربية، تحدث خلالها عن الافتقار إلى الحريات في السعودية. وبعد أن أمضى خالد الجهني عاماً رهن الاحتجاز، أُحيل إلى المحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، في فبراير/شباط 2011، ووُجهت إليه عدة تهم، من بينها حسبما أفادت مصادر محلية: "تأييد التظاهر"، والتواجد في موقع مظاهرة"، و"الاتصال بوسائل إعلام أجنبية على نحو يسئ إلى سمعة المملكة العربية السعودية". وفي 8 أغسطس/آب 2012، أُطلق سراح خالد الجهني. وليس لدى منظمة العفو الدولية علم بملابسات الإفراج عنه، ولا بطبيعة وضعه القانوني على وجه الدقة.

ومنذ عام 2012، دأبت السلطات السعودية بشكل منظم على استهداف نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، مستخدمةً في ذلك المحاكم والإجراءات الإدارية الأخرى، من قبيل المنع من السفر، وذلك كوسيلة لمضايقة أولئك النشطاء وترهيبهم وإعاقة نشاطهم في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وبحلول مطلع عام 2014، كان معظم النشطاء السعوديين البارزين والمستقلين من المدافعين عن حقوق الإنسان قد سُجنوا أو اضطُروا إلى الصمت خوفاً أو فروا إلى خارج البلاد. وكان معظمهم قد تعرضوا من قبل للمنع من السفر بشكل تعسفي وللترهيب والمضايقة من جانب قوات الأمن، وخاصة المديرية العامة للمباحث (وتُعرف باسم "المباحث") التابعة لوزارة الداخلية، وذلك قبل محاكمتهم وإصدار أحكام قاسية ضدهم.

ويُعد القمع المنظَّم للنشطاء وللمدافعين عن حقوق الإنسان جزءاً من حملة أوسع للسلطات بغرض إسكات جميع أشكال الانتقاد، التي كشفت، بشكل مباشر أو غير مباشر، ما ترتكبه السلطات من انتهاكات حقوق الإنسان. وكان من بين الذين استُهدفوا ناشطات من المدافعات عن حقوق المرأة، وأقارب بعض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ومعارضون سعوديون من الشيعة انتقدوا التمييز ضد الطائفة الشيعية، بالإضافة إلى كل من اتصل بمنظمات دولية معنية بحقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية.

الاسم: خالد العُمير
النوع: ذكر